

خارج الفقہ

۲۰

۱۴۰۴-۲-۳ واجبات الطواف

دراسات الأستاذ:
مهدی المادوی الطهرانی

القول في الطواف

- القول في الطواف
- الطواف أول واجبات العمرة، و هو عبارة عن سبعة أشواط حول الكعبة المعظمة بتفصيل و شرائط آتية، و هو ركن يبطل العمرة بتركه عمدا إلى وقت فوته سواء كان عالما بالحكم أو جاهلا، و وقت فوته ما إذا ضاق الوقت عن إتيانه و إتيان سائر أعمال العمرة و إدراك الوقوف بعرفات.

من أبطل عمرته عمدا

• مسألة ١ الأحوط * لمن أبطل عمرته عمدا
الإتيان بحج الافراد و بعده بالعمره و الحج من
قابل **.

• * بل الأقوى.

• ** اتيان الحج من قابل مبنى على الإحتياط
المستحب.

لو ترك الطواف سهوا

• مسألة ٢ لو ترك الطواف سهوا يجب الإتيان به في أي وقت أمكنه * و إن رجع إلى محله و أمكنه الرجوع بلا مشقة وجب، و إلا استتاب لإتيانه.

• * و يجب السعي بعده على الأحوط.

لو ترک الطواف سهوا

• مسألة ٢ لو ترک الطواف سهوا يجب الإتيان به
في أي وقت أمكنه *

• * و يجب السعي بعده على الأحوط

لو ترك الطواف سهوا

• و إن رجع إلى محله و أمكنه الرجوع بلا مشقة وجب***، و إلا استتاب لإتيانه.

•*** لو عاد لاستدراكهما بعد الخروج على وجه يستدعى وجوب الإحرام لدخول مكة يتعين عليه الإحرام ثم يقتضى الفألت قبل الإتيان بأفعال العمرة أو بعده.

لو لم يقدر على الطواف

- مسألة ٣ لو لم يقدر على الطواف لمرض و نحوه فإن أمكن أن يطاف به و لو بحمله على سرير وجب، و يجب مراعاة ما هو معتبر فيه بقدر الإمكان، و إلا تجب الاستنابة عنه.

لو سعى قبل الطواف

- مسألة ٤ لو سعى قبل الطواف فالأحوط * إعادته بعده،
و لو قدم الصلاة عليه يجب إعادتها بعده.

• * بل الأقوى

واجبات الطواف

- القول في واجبات الطواف
- و هي قسمان
- الأول في شرائطه،
- و هي أمور:

- الأول - النية
- بالشرائط المتقدمة في الإحرام.

• الثانى - الطهارة من الأكبر و الأصغر*، فلا يصح من الجنب و الحائض و من كان محدثاً بالأصغر، من غير فرق بين العالم و الجاهل و الناسى.

• * الطهارة من الحدث شرط فى الطواف الفريضة أى الطواف الذى يجب لأجل إحرام العمرة أو الحج و إن كان العمرة أو الحج نفسه مستحباً و هذه الطهارة ليست شرطاً فى الطواف النافلة أى الطواف الذى لا يجب للإحرام و حيث كان نظر الماتن متوجهاً إلى الطواف الفريضة أطلق شرطية الطهارة فتأمل.

لو عرض الحدث في أثناء الطواف

- مسألة ١ لو عرضه في أثناء الحدث الأصغر * فإن كان بعد إتمام الشوط الرابع توضاً و أتى بالبقية و صح، و إن كان قبله ** فالأحوط الإتمام مع الوضوء و الإعادة،

- * أى حدث سهواً و لو حدث عمداً يبطل طوافه مطلقاً.

- ** فإن كان قبل النصف من الشوط الرابع يجب عليه الإعادة و إن كان بعده فيجب الإتمام مع الوضوء و الإعادة.

لو عرض الحدث في أثناء الطواف

- و لو عرضه الأكبر وجب الخروج من المسجد فوراً و أعاد الطواف بعد الغسل لو لم يتم أربعة أشواط ***، و إلا أتمه.

- *** فإن كان قبل النصف من الشوط الرابع يجب عليه الإعادة بعد الغسل و إن كان بعده فيجب الإتمام و الإعادة.

لو كان له عذر عن المائئة يتيمم

- مسألة ٢ لو كان له عذر عن المائئة يتيمم بدلاً عن الوضوء أو الغسل، والأحوط مع رجاء ارتفاع العذر الصبر إلى ضيق الوقت.*

- * ضيق الوقت شرعاً كأن ينتهي أمد الطواف شرعاً و هو إنتهاء ذى الحجة أو عادة كأن ينتهي فرصة البقاء فى مكة لذهاب الرفقة.

لو شك في الحدث أثناء الطواف

- مسألة ٣ لو شك في أثناء الطواف أنه كان على وضوء فان كان بعد تمام الشوط الرابع توضأ و أتم طوافه و صح، و إلا فالأحوط الإتمام ثم الإعادة*،
- * لو كان الشك قبل إتمام نصف الشوط الرابع يبطل طوافه و لو شك بعد نصف الشوط الرابع و قبل تمامه يجب الإحتياط يعنى الوضوء و الإتمام و الإعادة.

لو شك في الحدث أثناء الطواف

- و لو شك في أثناءه في أنه اغتسل من الأكبر، يجب الخروج فوراً، فإن أتم الشوط الرابع فشك أتم الطواف بعد الغسل و صح، و الأحوط الإعادة، و إن عرضه الشك قبله *** أعاد الطواف بعد الغسل،
- *** لو كان الشك قبل إتمام نصف الشوط الرابع يبطل طوافه و لو شك بعد نصف الشوط الرابع و قبل تمامه يجب الإحتياط يعنى الغسل و الإتمام و الإعادة.

لو شك في الحدث أثناء الطواف

- و لو شك بعد الطواف لا يعتنى به، و يأتي بالطهور للأعمال
اللاحقة***.
- *** هذا لو كان يحتمل توجهه إلى الطهارة قبل الطواف.

الثالث - طهارة البدن و اللباس

- الثالث - طهارة البدن و اللباس*، و الأحوط*** الاجتناب عما هو المعفو عنه في الصلاة كالدّم الأقل من الدرهم و ما لا تتم فيه الصلاة حتى الخاتم و أما دم القروح و الجروح فان كان في تطهيره حرج عليه لا يجب، و الأحوط تأخير الطواف مع رجاء إمكان التطهير بلا حرج بشرط أن لا يضيق الوقت، كما أن الأحوط تطهير اللباس أو تعويضه مع الإمكان.

• * على الأحوط

• *** استحباباً

لو علم بعد الطواف بنجاسة ثوبه أو بدنه

- مسألة ٤ لو علم بعد الطواف بنجاسة ثوبه أو بدنه حاله فالأصح صحة طوافه، و لو شك في طهارتهما قبل الطواف جاز الطواف بهما و صح إلا مع العلم بالنجاسة و الشك في التطهير.

لو عرضته نجاسة في أثناء الطواف

- مسألة ٥ لو عرضته نجاسة في أثناء الطواف أتمه بعد التطهير و صح و كذا لو رأى نجاسة و احتمل عروضها في الحال، و لو علم أنها كانت من أول الطواف * فالأحوط ** الإتمام بعد التطهير ثم الإعادة سيما إذا طال زمان التطهير، فالأحوط حينئذ الإتيان بصلاة الطواف بعد الإتمام ثم إعادة الطواف و الصلاة، و لا فرق في ذلك الاحتياط بين إتمام الشوط الرابع و عدمه.
- * أتمه بعد التطهير و صح.
- ** استحباباً

لو نسي الطهارة و تذكر بعد الطواف أو في أثناءه

• مسألة ٦ لو نسي الطهارة و تذكر بعد الطواف أو في أثناءه فالأحوط الإعادة*.

• * هذا الإحتياط واجب لو علم بعد الطواف أو في أثناءه أنه طاف من دون الطهارة أو شك بعد الطواف أو في أثناءه في الطهارة مع العلم بعدم الإلتفات إلى الطهارة قبل الطواف وإلا فلا وجه له.

الرابع - أن يكون مختونا

- الرابع - أن يكون مختونا، و هو شرط فى الرجال لا النساء، و الأحوط مراعاته فى الأطفال، فلو أحرمت الطفل الأغلف بأمر وليه أو أحرمته وليه صح إحرامه و لم يصح طوافه على الأحوط، فلو أحرمت بإحرام الحج حرم عليه النساء على الأحوط، و تحل بطواف النساء مختونا أو الاستنابة له للطواف، و لو تولد الطفل مختونا صح طوافه.

الخامس - ستر العورة

- الخامس - ستر العورة، فلو طاف بلا ستر بطل طوافه *،

- * شرط صحة الطواف هو الستر الواجب في الصلاة للرجال على الأقوى و للنساء على الأحوط.

الخامس - ستر العورة

- و تعتبر في الساتر الإباحة فلا يصح مع المغصوب ***، بل لا يصح على الأحوط مع غصبيه غيره من سائر لباسه.

- *** اعتبار الإباحة في الساتر مبنى على الإحتياط المستحب فيصح الطواف في الساتر المغصوب فضلاً عن غيره من سائر لباسه.

- السادس - الموالاة بين الأشواط عرفا على الأحوط بمعنى أن لا يفصل بين الأشواط بما يخرج عن صورة طواف واحد*.

- * الموالاة يعتبر في صحة الطواف لو لم يتم نصف الشوط الرابع، بمعنى أن لا يفصل بين الأشواط أكثر من الفصل للإستراحة أو لصلاة الجماعة فريضة أو جنازة أو لصلاة ضاقت وقتها حتى الوتر. أما بين النصف من الشوط الرابع إلى تمام هذا الشوط فيعتبر على الأحوط و بعد إتمام الشوط الرابع لا يعتبر و إن كان الأحوط مراعاته مطلقاً

القسم الثاني - ما عد جزءا لحقيقة الطواف

- القسم الثاني - ما عد جزءا لحقيقته،
- و لكن بعضها من قبيل الشرط، و الأمر سهل.
- و هي أمور:

الأول - الابتداء بالحجر الأسود

- الأول - الابتداء بالحجر الأسود،
- و هو يحصل بالشروع من الحجر الأسود من أوله أو وسطه أو آخره.

الثاني - الختم بالحجر الأسود

• الثاني - الختم به،

• و يجب الختم في كل شوط بما ابتداء منه، و يتم الشوط به، و هذان الشرطان يحصلان بالشروع من جزء منه، و الدور سبعة أشواط، و الختم بما بدأ منه، و لا يجب بل لا يجوز ما فعله بعض أهل الوسوسة و بعض الجهال مما يوجب الوهن على المذهب الحق، بل لو فعله ففي صحة طوافه إشكال.

لا يجب الوقوف في كل شوط

- مسألة ٧ لا يجب الوقوف في كل شوط، و لا يجوز ما فعله الجهال من الوقوف و التقدم و التأخر بما يوجب الوهن على المذهب.

الثالث - الطواف على اليسار

- الثالث - الطواف على اليسار بأن تكون الكعبة المعظمة حال الطواف على يساره*، و لا يجب أن يكون البيت في تمام الحالات محاذياً حقيقةً للكتف، فلو انحرف قليلاً حين الوصول إلى حجر إسماعيل (ع) صح و إن تمايل البيت إلى خلفه و لكن كان الدور على المتعارف،...
- * الظاهر أن المراد منه هو كون الطواف على خلاف اتجاه عقارب الساعة و لذا لا يجب أن يكون البيت في تمام الحالات محاذياً حقيقةً للكتف.

الثالث - الطواف على اليسار

- ...و كذا لو كان ذلك عند العبور عن زوايا البيت، فإنه لا إشكال فيه بعد كون الدور على النحو المتعارف مما فعله سائر المسلمين.*
- * و هو كون الطواف على خلاف اتجاه عقارب الساعة

الاحتياط بكون البيت في جميع الحالات على
الكتف الأيسر

• مسألة ٨ الاحتياط بكون البيت في جميع الحالات على
الكتف الأيسر و إن كان ضعيفا جدا و يجب على
الجهال و العوام الاحتراز عنه لو كان موجبا للشهرة و
وهن المذهب لكن لا مانع منه لو فعله عالم عاقل بنحو
لا يكون مخالفا للتقية أو موجبا للشهرة*.

• * بل لا وجه لفعله من عالم عاقل لأنه خلاف الإحتياط
بل دليل على عدم كونه عالماً عاقلاً فتعقل.

لو طاف على خلاف المتعارف

- مسألة ٩ لو طاف على خلاف المتعارف في بعض أجزاء شوطه مثلاً - كما لو صار بواسطة المزاحمة وجهه إلى الكعبة أو خلفه إليها أو طاف على خلفه على عكس المتعارف - يجب * جبرانه و لا يجوز الاكتفاء به.
- * على الأحوط.

لو سلب بواسطة الازدحام الاختيار منه

• مسألة ١٠ لو سلب بواسطة الازدحام الاختيار منه في طوافه * فطاف و لو على اليسار بلا اختيار وجب جبرانه و إتيانه باختيار، و لا يجوز الاكتفاء بما فعل ***.

• * بحيث يصدق أنه لم يطف بإختياره.

• *** أما لو صدق أنه طاف بإختياره صح طوافه و لو كانت حركته ناشئة عن الضغط بواسطة الإزدحام.

يصح الطواف بأىّ نحو من السرعة و البطء

- مسألة ١١ يصح الطواف بأىّ نحو من السرعة و البطء ماشيا و راكبا لكن الأولى المشى اقتصادا*.

• * و لا استحباب للرمل أى الهرولة.

الرابع - إدخال حجر إسماعيل في الطواف

- الرابع - إدخال حجر إسماعيل عليه السلام في الطواف، فيطوف خارجه عند الطواف حول البيت، فلو طاف من داخله أو على جداره بطل طوافه و تجب الإعادة، و لو فعله عمدا فحكمه حكم من أبطل الطواف عمدا كما مر، و لو كان سهوا فحكمه حكم إبطال الطواف سهوا، و لو تخلف في بعض الأشواط فالأحوط إعادة الشوط، و الظاهر عدم لزوم إعادة الطواف و إن كانت أحوط.

الخامس - ان يكون الطواف بين البيت و مقام

إبراهيم عليه السلام

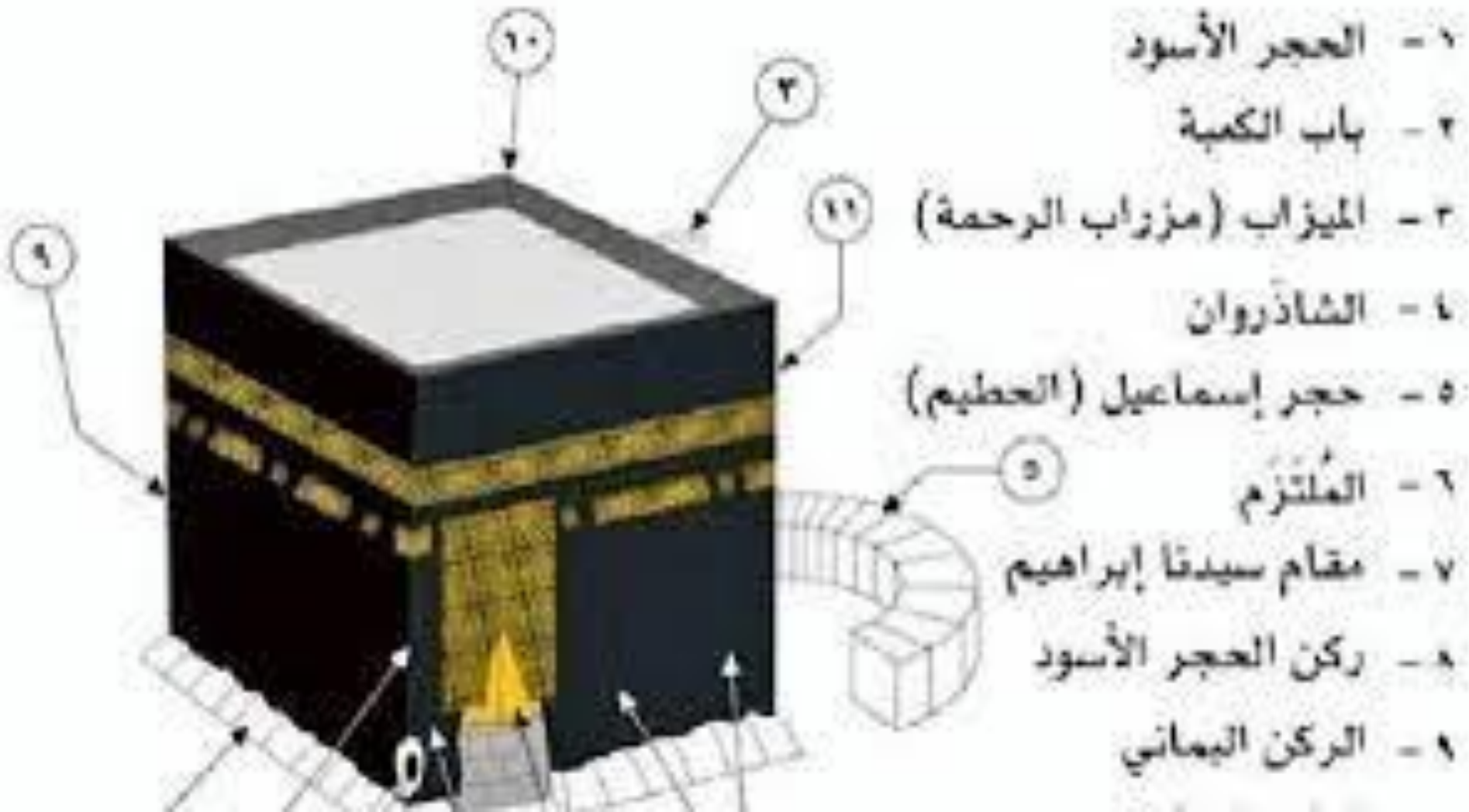
- الخامس - أن يكون الطواف بين البيت و مقام إبراهيم عليه السلام و مقدار الفصل بينهما في سائر الجوانب، فلا يزيد عنه، و قالوا: إن الفصل بينهما ستة و عشرين ذراعاً و نصف ذراع، فلا بد أن لا يكون الطواف في جميع الأطراف زائداً على هذا المقدار.

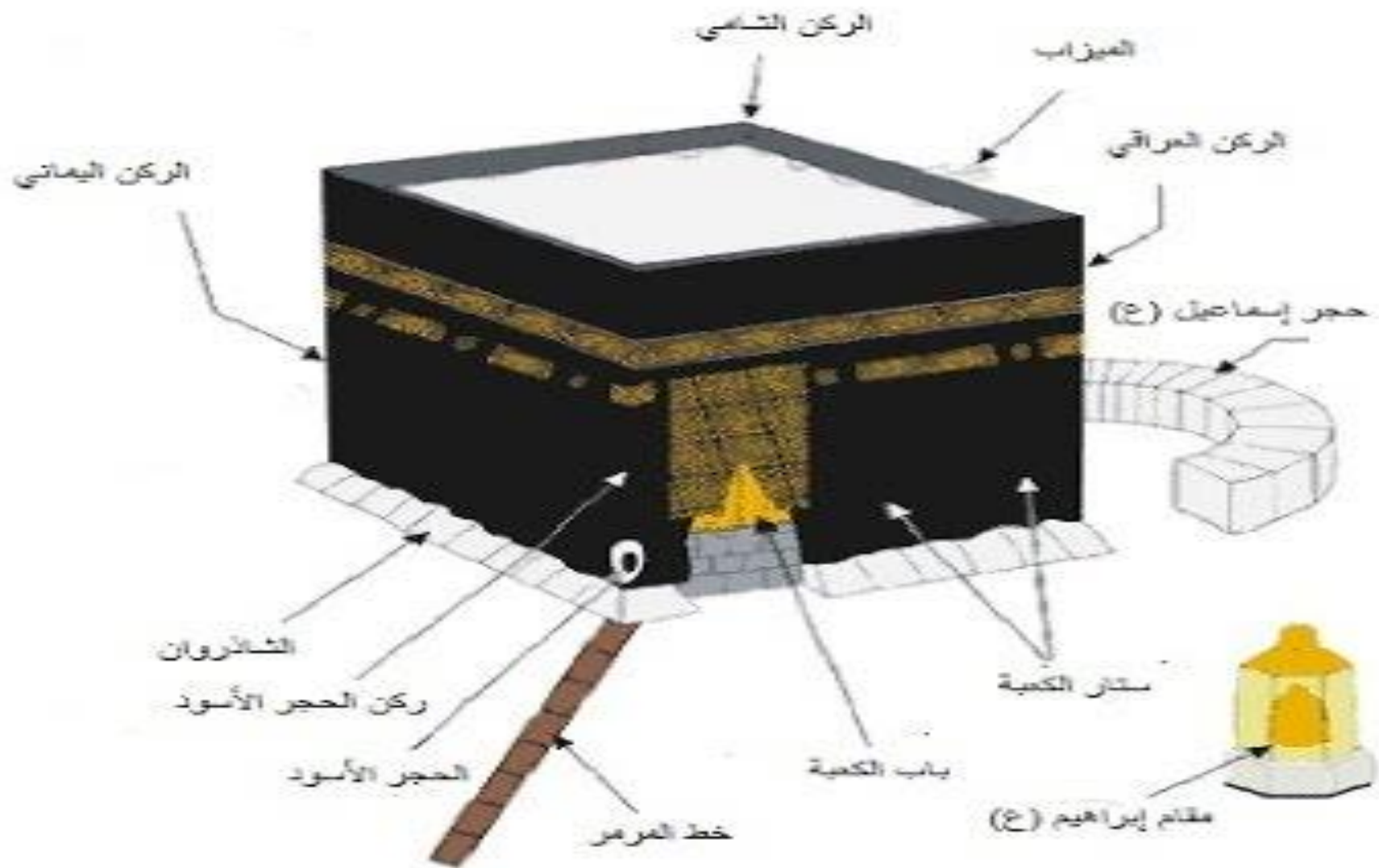
لا يجوز جعل مقام إبراهيم داخلا في طوافه

- مسألة ١٢ لا يجوز جعل مقام إبراهيم داخلا في طوافه، فلو أدخله بطل، و لو أدخله في بعضه أعاد ذلك البعض، و الأحوط إعادة الطواف بعد إتمام دوره بإخراجه.

يضيق محل الطواف خلف حجر إسماعيل
بمقداره

- مسألة ١٣ يضيق محل الطواف خلف حجر إسماعيل
بمقداره، و قالوا بقي هناك ستة أذرع و نصف تقريبا،
فيجب أن لا يتجاوز هذا الحد و لو تخلف أعاد هذا
الجزء في الحد.





الطواف بين البيت و المقام

- « ١ » ٢٨ بَابُ وَجُوبِ كَوْنِ الطَّوَّافِ بَيْنَ الْكَعْبَةِ وَ الْمَقَامِ
وَعَدَمِ جَوَازِ التَّبَاعُدِ عَنْهَا بِأَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ مِنْ جَمِيعِ
الْجِهَاتِ وَ بَطْلَانِ الطَّوَّافِ لَوْ خَرَجَ عَنْ هَذَا الْقَدْرِ اخْتِيَاراً
وَيَجُوزُ فِي الضَّرُورَةِ

الطواف بين البيت و المقام

- ١٧٩٢٠ - ١ - «٢» محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى و غيره عن محمد بن أحمد عن محمد بن عيسى «٣» عن ياسين الضرير عن حريز بن عبد الله عن محمد بن مسلم قال: سألته عن حد الطواف بالبيت - الذي من خرج عنه «٤» لم يكن طائفاً بالبيت -

الطواف بين البيت و المقام

- قَالَ كَانَ النَّاسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ص - يَطُوفُونَ بِالْبَيْتِ وَ الْمَقَامِ - وَ أَنْتُمْ الْيَوْمَ تَطُوفُونَ مَا بَيْنَ الْمَقَامِ وَ بَيْنَ الْبَيْتِ - فَكَانَ الْحَدُّ مَوْضِعَ الْمَقَامِ الْيَوْمَ - فَمِنْ جِازِهِ فَلَيْسَ بِطَائِفٍ - وَ الْحَدُّ قَبْلَ الْيَوْمِ وَ الْيَوْمِ وَاحِدٌ - قَدَرُ مَا بَيْنَ الْمَقَامِ وَ بَيْنَ الْبَيْتِ مِنْ نَوَاحِي الْبَيْتِ كُلِّهَا - فَمَنْ طَافَ فَتَبَاعَدَ مِنْ نَوَاحِيهِ - أَبْعَدَ مِنْ مَقْدَارِ ذَلِكَ كَانَ طَائِفًا بَغِيرَ الْبَيْتِ - بِمَنْزِلَةٍ مَنْ طَافَ بِالْمَسْجِدِ - لِأَنَّهُ طَافَ فِي غَيْرِ حَدٍّ وَ لَا طَوَافَ لَهُ «٥».

الطواف بين البيت و المقام

- (١) - الباب ٢٨ فيه حديثان
- (٢) - الكافي ٤ - ٤١٣ - ١.
- (٣) - في التهذيب - محمد بن يحيى، عن غير واحد،
عن أحمد بن محمد بن عيسى.
- (٤) - في المصدر - من خرج منه.

الطواف بين البيت و المقام

- (٥) - هذا التحديد مشكل من جهة حجر إسماعيل إذ لا يكاد يفضل من الحد عن الحجر إلا شيء يسير جداً لا يسع الناس، و لعل الحجر هنا بمنزلة الكعبة لوجوب ادخاله في الطواف، و لما يظهر من فرش المطاف، و يظهر من التواريخ أنه صنع في زمن الصادق (عليه السلام)، و لم يبلغنا نهى عن التباعد عن جدار الحجر (منه. قده).

- وَ رَوَاهُ الشَّيْخُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ مِثْلَهُ «١».

وسائل الشيعة؛ ج ١٣، ص: ٣٥٠

الطواف بين البيت و المقام

- ١٧٩٢١ - ٢ - «٢» محمد بن علي بن الحسين بإسناده عن أبان عن محمد بن علي الحلبي قال: سألت أبا عبد الله ع عن الطَّوَّافِ خَلْفَ الْمَقَامِ - قَالَ مَا أَحَبُّ ذَلِكَ وَ مَا أَرَى بِهِ بَأْسًا - فَلَا تَفْعَلْهُ إِلَّا أَنْ لَا تَجِدَ مِنْهُ بَدَأَ.

ياسين الضرير الزييات البصري

• [١/١] رجال النجاشي/باب الياء/١٢٢٧٤٥٣ - ياسين

الضرير الزييات البصري

• [١/٢] لقي أبا الحسن موسى عليه السلام لما كان

بالبصرة و روى عنه و صنف هذا الكتاب المنسوب إليه.

أخبرنا محمد بن علي قال: حدثنا أحمد بن محمد بن

يحيى قال: حدثنا سعد قال: حدثنا محمد بن عيسى بن

عبيد عن ياسين به.

ياسين الضرير الزيات البصري

- [٢/١] فهرست الطوسي /باب الياء /باب الواحد /٨١٩٥١٤
- ياسين الضرير البصري.
- [٣/١] له كتاب. أخبرنا جماعة عن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه و محمد بن الحسن عن سعد بن عبد الله و الحميري عن محمد بن عيسى بن عبيد عن ياسين.

ياسين الضرير الزييات البصري

• [٤/١]

رجال ابن داود / الجزء الأول من ... / باب الياء / ١٦٥٧٣٧٠ -
ياسين الضرير الزييات

• [٥/١] البصري م [كش] لقيه بالبصرة و صنف الكتاب
المنسوب إليه.

ياسين الضرير الزييات البصري

- عنوان معيار : بشير (١٠) نام شاگرد :
محمد بن عيسى بن عبيد
- الكافي ٦٢٩/٢/[٩/١]: () عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن محمد بن محمد بن عيسى عن ياسين الضرير عن حريز عن زرارة قال قال ه ع
- روى محمد بن عيسى بن عبيد ٥٧ رواية عن ياسين الضرير

الطواف بين البيت و المقام

٢ • مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ فَضَّالٍ عَنْ
 ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عَ قَدْ أَدْرَكْتُ
 الْحُسَيْنَ عَ قَالَ نَعَمْ أَذْكَرُ وَأَنَا مَعَهُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَ قَدْ
 دَخَلَ فِيهِ السَّيْلُ وَ النَّاسُ يَقُومُونَ عَلَى الْمَقَامِ يَخْرُجُ الْخَارِجُ
 يَقُولُ قَدْ ذَهَبَ بِهِ السَّيْلُ وَ يَخْرُجُ مِنْهُ الْخَارِجُ فَيَقُولُ هُوَ
 مَكَانُهُ قَالَ فَقَالَ لِي يَا فُلَانُ مَا صَنَعَ هَؤُلَاءِ فَقُلْتُ أَصْلَحَكَ
 اللَّهُ يَخَافُونَ أَنْ يَكُونَ السَّيْلُ قَدْ ذَهَبَ بِالْمَقَامِ فَقَالَ نَادِ أَنْ
 اللَّهُ تَعَالَى قَدْ جَعَلَهُ عِلْمًا لَمْ يَكُنْ لِيَذْهَبَ بِهِ فَاسْتَقْرُوا

الطواف بين البيت و المقام

- وَ كَانَ مَوْضِعُ الْمَقَامِ الَّذِي وَضَعَهُ إِبْرَاهِيمُ عَ عِنْدَ جِدَارِ الْبَيْتِ فَلَمْ يَزَلْ هُنَاكَ حَتَّى حَوْلَهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي هُوَ فِيهِ الْيَوْمَ فَلَمَّا فَتَحَ النَّبِيُّ ص مَكَّةَ رَدَّهُ إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي وَضَعَهُ إِبْرَاهِيمُ عَ فَلَمْ يَزَلْ هُنَاكَ إِلَى أَنْ وَلِيَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ

الطواف بين البيت و المقام

• فَسَأَلَ النَّاسَ مَنْ مِنْكُمْ يَعْرِفُ الْمَكَانَ الَّذِي كَانَ فِيهِ الْمَقَامُ فَقَالَ رَجُلٌ أَنَا قَدْ كُنْتُ أَخَذْتُ مَقْدَارَهُ **بِنَسْعٍ** فَهُوَ عِنْدِي فَقَالَ أَتَنِي بِهِ فَأَتَاهُ بِهِ فَقَاسَهُ ثُمَّ رَدَّهُ إِلَيَّ ذَلِكَ الْمَكَانَ

• النسع بالكسر: سير ينسج عريضا يشد به الرحال، القطعة منه نسعة و يسمى نسعا لطوله، و جمعه نسع بالضم و أنساع.(مجمع البحرين؛ ج ٤، ص: ٣٩٧)

الطواف بین البيت و المقام

- براساس برخی گفته‌ها مقام ابراهیم تا فتح مکه به دیوار کعبه چسبیده بود و پس از فتح، پیامبر آن را از دیوار درآورد و کنار کعبه، نزدیک در نصب کرد. زمانی که آیه «وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى» نازل شد، پیامبر دستور داد تا مقام را به جایی که اکنون قرار گرفته انتقال دهند.
- [مجمع البیان فی تفسیر القرآن. ج. ۱. ناصر خسرو. ۱۳۸۴.]

صص. ۲۰۳.] چنین مطلبی در مجمع البیان یافت نشد!

الطواف بين البيت و المقام

... وَ لَيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ

الطواف بين البيت و المقام

- محدوده طواف چه مقدار است ؟
- یکی از اعمال عمره و حج ، طواف است اما محدوده آن مورد بحث واقع شده که آیا لزوماً باید مابین کعبه و مقام ابراهیم باشد یا اینکه در خارج این محدوده نیز جایز است و بر فرض عدم جواز در مواقع اضطرار مثل ازدحام جمعیت تکلیف مکلف چیست

الطواف بين البيت و المقام

- اگر چه تقریبا در کلام تمام علماء درمباحث حج ، مسئله طواف مطرح شده اما در محدوده آن بیشتر علما خصوصا متقدمین بحث نکرده اند و در کلام قدما تنها ابن جنید است که متعرض حالت اضطرار به طواف کردن خارج از این محدوده شده و بعد از ایشان تا زمان علامه حلی کسی متعرض حالت اضطرار نشده
- روشن است که محل بحث از این مسئله فقط کتاب الحج درمبحث طواف میباشد

الطواف بين البيت و المقام

- مجموع اقوال علما شيعه
- اقوال آنان را ميتوان در پنج قول بيان كرد

الطواف بين البيت و المقام

- ۱- محدود بودن موضع طواف میان کعبه و مقام مطلقاً (یعنی حکم را مقید نکرده اند ولی آیا اراده اطلاق نیز داشته اند یا خیر مشخص نیست) [گروهی از علماء اگر چه فتوا به تضییق مطاف داده اند اما از عباراتشان تمایل به توسعه در مطاف مستفاد است و با توجه به اینکه فتوی داده اند لذا قولشان را در همین دسته اول از اقوال مطرح میکنیم]

الطواف بين البيت و المقام

- ٢_ محدود بودن موضع طواف در غير زمان اضطرار

الطواف بين البيت و المقام

- ٣_موسع بودن موضع طواف تا جایی که به طواف کننده ها متصل باشد

الطواف بين البيت و المقام

• ٤_ موسع بودن موضع طواف لكن كراهت طواف در خارج از حد مقام

• ٥_ موسع بودن موضع طواف مطلقا

الطواف بين البيت و المقام

- اقوال علماء اهل سنت: تمام فرق اهل سنت طواف را در تمام مسجد جایز میدانند ولو با تمکن از طواف بین کعبه و مقام و مطاف را محدود به بین کعبه و مقام نمی دانند

- (الفقه على المذاهب الاربعه ۱/۵۹۰) [۱]

الطواف بين البيت و المقام

- در میان قداما از اهل تشیع فقط سه نفر متعرض محدوده طواف شده اند و هر کدام یک نظر مختلف دارند

الطواف بين البيت و المقام

• تفصيل اقوال قدما

- قول اول: محدود بودن موضع طواف مطلقا (بدون هیچ قيد نه مقيد به اطلاق) كلینی (الكافي ط - الإسلامية ج ٤، ص: ٤١٣) [٢]

الطواف بين البيت و المقام

- قول دوم: جواز طواف در تمام مسجد مطلقا . ظاهر كلام مرحوم صدوق (من لا يحضره الفقيه؛ ج ۲، ص: ۳۹۹) [۳]

الطواف بين البيت و المقام

• بَابُ مَا جَاءَ فِي الطَّوَّافِ خَلْفَ الْمَقَامِ

• ٢٨٠٩ رَوَى أَبَانٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَلَبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ
أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ الطَّوَّافِ خَلْفَ الْمَقَامِ قَالَ مَا أَحَبُّ
ذَلِكَ وَمَا أَرَى بِهِ بَأْسًا فَلَا تَفْعَلْهُ إِلَّا أَنْ لَا تَجِدَ مِنْهُ بَدَأَ

الطواف بين البيت و المقام

- قول سوم: جواز طواف در خارج از مقام عند الاضطرار. ابن جنید (مجموعه فتاوی ابن جنید؛ ص: ۱۳۶) [۴]

الطواف بين البيت و المقام

- اقول علماء دوره دوم:

- در این دوره تمام علما که مسئله محدوده طواف را مطرح کرده اند فتوا به محدود بودن موضع طواف داده اند مطلقا (کلامشان را مقید نکرده اند نه اینکه مقید به اطلاق کرده باشند)

الطواف بين البيت و المقام

- شيخ طوسى (تهذيب الأحكام؛ ج ٥، ص: ١٠٨) [٥]
و(الخلاف؛ ج ٢، ص: ٣٢٤) [٦] و(المبسوط فى فقه الإمامية؛
ج ١، ص: ٣٥٦) [٧] و(النهاية فى مجرد الفقه و الفتاوى؛
ص: ٢٣٦) [٨] و(الوسيلة إلى نيل الفضيلة؛ ص: ١٧٢) [٩]
ابن زهره حلى (غنية النزوع إلى علمى الأصول و الفروع؛
ص: ١٧٢) [١٠] ابن ادریس حلى (السرائر الحاوى لتحرير
الفتاوى؛ ج ١، ص: ٥٧٢) [١١] محقق حلى (شرائع الإسلام
فى مسائل الحلال و الحرام؛ ج ١، ص: ٢٤٢) [١٢]

الطواف بين البيت و المقام

- اقوال علماء دوره سوم :

- ۱: تضيق مطاف با تمايل به قول به توسعه مطلقا يا عند الازدحام

- ۲: تضيق مطاف مطلقا

الطواف بين البيت و المقام

• تفصيل اقوال دوره سوم .

- قائلين به قول اول :علامه حلي (تذكرة الفقهاء ط - الحديث؛ ج ٨، ص: ٩٢) [١٣] و(مختلف الشيعة في أحكام الشريعة؛ ج ٤، ص: ١٨٣) [١٤] (مجمع الفائدة و البرهان في شرح إرشاد الأذهان؛ ج ٧، ص: ١٨٥) [١٥] عاملی (مدارك الأحكام في شرح عبادات شرائع الإسلام؛ ج ٨، ص: ١٣٠) [١٦] نراقی (مستند الشيعة في أحكام الشريعة؛ ج ١٢، ص: ٧٥) [١٧]

الطواف بين البيت و المقام

- مسألة: المشهور أنّه لا يجوز إدخال المقام في الطواف.
- و قال ابن الجنيد «٤»: يطوف الطائف بين البيت و المقام الآن، و قدره من كل جانب، فان اضطرّ أن يطوف خارج المقام أجزأه.
- لنا: قوله - عليه السلام - : «خذوا عني مناسككم» «٥»، و أنّما طاف كما قلناه.
- احتج بما رواه محمد بن علي الحلبي قال: سألت أبا عبد الله - عليه السلام - عن الطواف خلف المقام، قال: ما أحب ذلك و ما أرى به بأساً، فلا تفعله إلّا ان لم تجد منه بداً «٦».
- (٤) لم نعر على كتابه.
- (٥) سنن البيهقي ج ٥ ص ١٢٥.
- (٦) من لا يحضره الفقيه: ج ٢ ص ٣٩٩ ح ٢٨٠٩، وسائل الشيعة: ب ٢٨ من أبواب الطواف ح ٢ ج ٩ ص ٤٢٧.

الطواف بين البيت و المقام

- قائلین به قول دوم: (محدود بودن طواف مطلقاً)
- علامه حلی (قواعد الأحكام فی معرفة الحلال و الحرام؛ ج ۱، ص: ۴۲۶) [۱۸] فخر المحققین حلی (إيضاح الفوائد فی شرح مشكلات القواعد؛ ج ۱، ص: ۲۹۸) [۱۹] شهید اول (الدروس الشرعیة فی فقه الإمامیة؛ ج ۱، ص: ۳۹۴) [۲۰] محقق کرکی (جامع المقاصد فی شرح القواعد؛ ج ۳، ص: ۱۹۳) [۲۱] شهید ثانی (مسالك الأفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام؛ ج ۲، ص: ۳۳۳) [۲۲]

الطواف بين البيت و المقام

- اقوال علماء دوره چهارم
- اقوال اين دوره بر چهار قسم است
- ۱: تضيق محدوده طواف مطلقا
- ۲: توسعه محدوده طواف عند الضروره
- ۳: توسعه محدوده طواف مطلقا { لكن با كراهت طواف در پشت مقام يا استحباب طواف بين كعبه و مقام يا بهتر بودن طواف مابين كعبه و مقام }

الطواف بين البيت و المقام

- ۴: توسعه محدوده طواف تا جایی که به طواف کنندگان متصل باشد

- قائلین به قول اول :

- محمد حسن نجفی (جواهر الکلام فی شرح شرائع الإسلام؛ ج ۱۹، ص: ۲۹۵) [۲۳] امام خمینی (مناسک عمره مفردہ (محشی)؛ ص: ۱۳۷) [۲۴]

الطواف بين البيت و المقام

- قائلین به قول دوم :
- مرحوم فاضل [۲۵] مرحوم تبریزی [۲۶] مرحوم بهجت [۲۷]

الطواف بين البيت و المقام

• قائلین به قول سوم:

- مرحوم خویی [۲۸] آیه الله خامنه‌ای [۲۹] آیه الله وحید [۳۰]
آیه الله سیستانی [۳۱] آیه الله مکارم [۳۲] آیه الله نوری
همدانی [۳۳]

• قائلین به قول چهارم

- آیه الله صافی، آیه الله گلپایگانی [۳۴]

الطواف بين البيت و المقام

- [١] شافعي السادس: كونه في المسجد وإن استع، فيصح الطواف ما دام في المسجد، ولو في هوائه أو على سطحه
- الحنفية قالوا: يشترط لصحة الطواف أمور: أحدها: أن يكون داخل المسجد الحرام حتى لو طاف بالكعبة من وراء زمزم، أو من وراء العمدة جاز
- مالكية السابع: أن يكون داخل المسجد

الطواف بين البيت و المقام

- حنبليه :منها أن يكون بالمسجد فلا يصح خارجه، ويصح على سطحه،

الطواف بين البيت و المقام

[٢] باب حد موضع الطواف - مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَ غَيْرُهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يَاسِينَ الضَّرِيرِ عَنْ حَرِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ حَدِّ الطَّوْفِ بِالْبَيْتِ الَّذِي مِنْ خَرَجٍ مِنْهُ لَمْ يَكُنْ طَائِفًا بِالْبَيْتِ قَالَ كَانَ النَّاسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَطُوفُونَ بِالْبَيْتِ وَ الْمَقَامِ وَ أَنْتُمْ الْيَوْمَ تَطُوفُونَ مَا بَيْنَ الْمَقَامِ وَ بَيْنَ الْبَيْتِ فَكَانَ الْحَدُّ مَوْضِعَ الْمَقَامِ الْيَوْمَ فَمِنْ جَاذَهُ فَلَيْسَ بِطَائِفٍ وَ الْحَدُّ قَبْلَ الْيَوْمِ وَ الْيَوْمَ وَاحِدٌ قَدَرٌ مَا بَيْنَ الْمَقَامِ وَ بَيْنَ الْبَيْتِ مِنْ نَوَاحِي الْبَيْتِ كُلِّهَا فَمَنْ طَافَ فَتَبَاعَدَ مِنْ نَوَاحِيهِ أَبْعَدَ مِنْ مَقْدَارِ ذَلِكَ كَانَ طَائِفًا بِغَيْرِ الْبَيْتِ بِمَنْزِلِهِ مِنْ طَافَ بِالْمَسْجِدِ لِأَنَّهُ طَافَ فِي غَيْرِ حَدٍّ وَ لَا طَوَافَ لَهُ.

[٣] رَوَى أَبَانُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَلَبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الطَّوْفِ خَلْفَ الْمَقَامِ قَالَ مَا أَحَبُّ ذَلِكَ وَ مَا أَرَى بِهِ بَأْسًا فَلَا تَفْعَلْهُ إِلَّا أَنْ لَا تَجِدَ مِنْهُ بَدَأَ

[٤] قال ابن الجنيدي: يطوف الطائف بين المقام و البيت الآن و قدره من كل جانب، فان اضطر أن يطوف خارج المقام أجزأه

[٥] حَدُّ الطَّوْفِ بِالْبَيْتِ الَّذِي مِنْ خَرَجٍ مِنْهُ لَمْ يَكُنْ طَائِفًا بِالْبَيْتِ وَ لَا طَوَافَ لَهُ هُوَ أَنْ يَطُوفَ مَا بَيْنَ الْمَقَامِ وَ الْبَيْتِ فَمِنْ جَاذَهُ أَوْ تَبَاعَدَ عَنْهُ فَلَيْسَ طَوَافُهُ بِشَيْءٍ رَوَى ذَلِكَ سَبِيسُ إِشْشَانِ هَمَانُ رَوَايَتُ مَذْكُورٌ فِي كَافِي رَا نَقْلَ مِيكَنْدُ

[٦] إذا تباعد من البيت حتى يطوف بالسقاية و زمزم لم يجزه.

[٧] و ينبغي أن يكون طوافه فيما بين المقام و البيت و لا يجوز. فإن جاز المقام و تباعد عنه لم يصح طوافه،

[٨] ينبغي أن يختم الطواف بالحجر الأسود كما بدأ به... و ينبغي (يعني يجب چنانچه ادامه عبارت لم يكن طوافه شيئاً دليل بر اين معناست) أن يكون الطواف بالبيت فيما بين المقام و البيت، و لا يجوز. فإن جاز المقام أو تباعد عنه، لم يكن طوافه شيئاً.

[٩] فالمفروضة سبعة أشياء النية و الابتداء في الطواف بالحجر و الختم به و أن يطوف سبعة أشواط و أن يطوف بين المقام و البيت و أن يطوف متطهراً

[١٠] أن يكون خارج الحجر، و أن يكون بين البيت و المقام، فمن ترك شيئاً من ذلك لم يجزه الطواف، بدليل الإجماع الماضي ذكره، و طريقة الاحتياط، و اليقين لبراءة الذم

[١١] ينبغي أن يكون الطواف بالبيت، فيما بين مقام إبراهيم عليه السلام، و البيت، يخرج المقام في طوافه، و يدخل الحجر في طوافه، و يجعل الكعبة على شماله، فمتى أخل بهذه الكيفية، أو بشيء منها، بطل طوافه.

[١٢] فالواجب سبعة النية و البداءة بالحجر و الختم به و أن يطوف على يساره و أن يدخل الحجر في الطواف و أن يكمله سبعة و أن يكون بين البيت و المقام

الطواف بين البيت و المقام

- [١٣] إذا عرفت هذا، فإنه يجب عندنا أن يكون الطواف بين البيت و المقام و يدخل الحجر في طوافه، فلو طاف في المسجد خلف المقام، لم يصح طوافه، لأنه خرج بالتباعد عن القدر الواجب، فلم يكن مجزئاً.
- روى محمد بن مسلم...
- قد روى الصدوق عن أبان عن محمد الحلبي عن الصادق عليه السلام، قال: سألت عن الطواف خلف المقام، قال: «ما أحب ذلك و ما أرى به بأساً فلا تفعله إلّا أن لا تجد منه بداً» «٣».
- و هو يعطى الجواز مع الحاجة كالزحام.
- [١٤] مسألة: المشهور أنه لا يجوز إدخال المقام في الطواف.
- و قال ابن الجنيّد «٤»: يطوف الطائف بين البيت و المقام الآن، و قدره من كلّ جانب، فان اضطرّ أن يطوف خارج المقام أجزأه.
- لنا: قوله - عليه السلام - «خذوا عني مناسككم» «٥»، و أمّا طاف كما قلناه.
- احتج بما رواه محمد بن علي الحلبي قال: سألت أبا عبد الله - عليه السلام - عن الطواف خلف المقام، قال: ما أحب ذلك و ما أرى به بأساً، فلا تفعله إلّا أن لم تجد منه بداً (مرحوم نراقي تمايل به توسعه در مطاف را به ایشان نسبت داده اند و وجه این نسبت شاید همین عبارت علامه باشد که حکم را به مشهور نسبت داده اند)
- [١٥] الظاهر ان وجوب كون الطواف بين البيت و المقام - فيكون المقام خارجاً عن الطواف و على يمين الطائف - ممّا لا خلاف فيه عند الأصحاب. مستنداً إلى رواية محمد بن مسلم له... و لا يضرّ الإضمار في رواية محمد بن مسلم... لأن الظاهر ان مضمونه متفق عليه بين المسلمين علماً و عملاً. الا انه روى في الفقيه (في الصحيح) عن ابان عن محمد الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الطواف خلف المقام؟ قال: ما أحب ذلك، و ما أرى به بأساً فلا تفعله، الا ان لا تجد منه بداً «٣».
- فإنها ظاهرة في الجواز خلف المقام على سبيل الكراهة و تزول مع الضرورة و لكن قال في المنتهى: و هي تدل على جواز ذلك مع الضرورة و الزحام و شبهه. و أنت تعلم ان دلالتها على ما قلناه أظهر إلّا ان يقال: لا قائل به فيحمل على ما قاله في المنتهى على ان ابان الظاهر انه ابن عثمان و فيه قول فلا يقبل منه ما ينفرد به.
- و اعلم أنه على تقدير الوجوب بين البيت و المقام يجب ان يراعى مقدار ما بين البيت و المقام في سائر جوانبه أيضاً كما هو مذكور في رواية محمد «١» و كلام بعض الأصحاب.

الطواف بين البيت و المقام

- [١٦] أما أنه يعتبر كون الطواف واقعا بين البيت و المقام، بمعنى كونه في المحل الخارج عن جميع البيت و الداخل عن جميع المقام، فهو المعروف من مذهب الأصحاب، و يدل عليه ما رواه الكليني، عن محمد بن مسلم ... و في طريق هذه الرواية ياسين الضرير، و هو غير موثق.
- و نقل عن ابن الجنيد أنه جوز الطواف خارج المقام عند الضرورة «٢»، و ربما كان مستنده ما رواه ابن بابويه ... و مقتضى الرواية الجواز على كراهية، و ظاهر الصدوق الإفتاء بمضمونها. و هو غير بعيد، إلا أن المشهور أولى.
- [١٧] إخراج المقام عن الطواف بأن يكون الطواف بين البيت و المقام...لرواية محمد...خلافاً للمحكي عن الإسكافي، فجوزه خارج المقام مع الضرورة و عن المختلف و المنتهى و التذكرة الميل إليه. و استدلل له بموثقة محمد الحلبي ... لا يخفى أن مقتضى الرواية: الجواز مطلقا و لو اختيارا، و لكن مع الكراهة و أنها ترتفع بالضرورة....
- و لو لا شذوذ القول به- و مخالفته للشهرة القديمة، بل إجماع القدماء، بل مطلقا، لعدم قائل صريح به أصلا و لا ظاهر سوى الصدوق الغير القادح مخالفته في الإجماع- لكان حسنا، إلّا أن ما ذكرناه يمنع المصير إليه، و يخرج الموثقة عن حيز الحجية. فالقول الأول هو المفتى به و المعول.
- [١٨] الواجب التاسع ط: الطواف بين البيت و المقام؛ فلو أدخل المقام فيه لم يصح.
- [١٩] (التاسع) الطواف بين البيت و المقام فلو ادخل المقام فيه لم يصح (مرحوم فخر المحققين در اين جای کلام مرحوم علامه هيج قيدي نميزند که حاکی از رضایت ایشان است به اين حکم)
- [٢٠] الطواف بين البيت و المقام، فلو أدخله لم يصح في المشهور، و جوز ابن الجنيد «١» الطواف خارج المقام عند الضرورة، لرواية محمد الحلبي «٢» ما أرى به بأسا و لا تفعله إلّا أن لا تجد منه بدا، و يجب مراعاة قدره من كل جانب
- [٢١] قوله: (الطواف بين البيت و المقام). و كذا يجب مراعاة النسبة من كل جانب، كما دلت عليه الأخبار «١»، حتى من جانب الحجر، لما علم أنه من البيت.
- [٢٢] بمعنى كون الطواف في المحل الخارج عن جميع البيت و الداخل عن جميع المقام. و يجب مراعاة هذه النسبة من جميع الجهات، فلو خرج عنها و
- [٢٣] منها ان يكون بين البيت و المقام

الطواف بين البيت و المقام

- [۲۴]- طواف باید از همه اطراف، بین خانه کعبه و مقام حضرت ابراهیم واقع شود.
- [۲۵]: ولی چنانچه ضرورت عرفی اقتضا کند، طواف در خارج از محدوده، با رعایت الأقرب فالأقرب صحیح است
- [۲۶] در صورت امکان بنابر احتیاط طواف باید در محدوده فاصله بین کعبه و مقام ابراهیم علیه السلام باشد ولی در موارد ازدحام طواف در خارج این محدوده هم کافی است.
- [۲۷] لیکن ظاهر این است که طواف در دورتر از این مسافت - بیست و شش ذراع و نیم - نیز کافی باشد برای کسانی که در این مسافت نتوانند طواف کنند یا طواف در آن بر آنها مشقت داشته باشد و مراعات احتیاط با قدرت و تمکن متعین است و با تحریر اوقات خلوت نسبی و عدم تمکن از طواف در حد لازم، اقرب جواز طواف از اقرب به حد است با رعایت اختلاف اطراف در مانع.
- [۲۸] و لیکن ظاهر این است که طواف در دورتر از این مسافت بیست و شش ذراع و نیم نیز کافی باشد؛ خصوصاً برای کسانی که در این مسافت نتوانند طواف کنند یا طواف در آن بر آنها مشقت داشته باشد و مراعات احتیاط با قدرت و تمکن بهتر است
- [۲۹] اقوی عدم وجوب است، و برای مظاف حدی وجود ندارد و تا هر جای مسجدالحرام که طواف در آن طواف کعبه صدق کند، طواف مجزی است، بلی مستحب است که اگر اضطراب و ازدحام نباشد فیما بین کعبه و مقام ابراهیم انجام دهد. و از این مسأله حکم مسائل بعد نیز روشن می شود. لو قلیلاً بطل.
- [۳۰] احتیاط آن است که طواف بین خانه خدا و مقام حضرت ابراهیم علیه السلام باشد هر چند اقوی این است که طواف حتی برای متمکن از طواف در این مقدار بدون حرج نیز کافی است اگر چه مکروه است
- [۳۱] ولی بعید نیست که در بیش از مقدار ذکر شده هم - هر چند که کراهت دارد - طواف جایز باشد؛ خصوصاً برای کسی که در فاصله ذکر شده توانایی طواف را ندارد یا موجب حرج و مشقت زیاد برای او می شود و در صورت توانایی رعایت احتیاط اولی است
- [۳۲] رعایت این شرط لازم نیست ولی بهتر است.
- [۳۳] اقوی این است که در طواف، همین قدر که «طواف دور خانه خدا» صدق کند کافی است و مراعات این که طواف بین خانه خدا و مقام ابراهیم علیه السلام است لازم نیست و مستحب است
- [۳۴] تا جایی که جمعیت طواف کننده متصل به یکدیگر مشغول طوافند، طواف در آن حد صحیح و مجزی است و مع ذلک اولی رعایت حد است با امکان، و از اینجا حکم چهار مسأله بعد روشن می شود.

الخامس - ان يكون الطواف بين البيت و مقام

إبراهيم عليه السلام

- الخامس - أن يكون الطواف بين البيت و مقام إبراهيم عليه السلام و مقدار الفصل بينهما في سائر الجوانب، فلا يزيد عنه، و قالوا: إن الفصل بينهما ستة و عشرين ذراعاً و نصف ذراع، فلا بد أن لا يكون الطواف في جميع الأطراف زائداً على هذا المقدار.*

- * هذا الأمر ليس شرطاً لصحة الطواف و إن كان الطواف خارج هذا الحد مكروهاً أى أقل ثواباً إلا ان لم يكن منه بداً.

لا يجوز جعل مقام إبراهيم داخلا في طوافه

• مسألة ١٢ لا يجوز جعل مقام إبراهيم داخلا في طوافه فلو أدخله بطل*، و لو أدخله في بعضه أعاد ذلك البعض، و الأحوط إعادة الطواف بعد إتمام دوره بإخراجه.

• * بل يجوز كما مر فلو أدخله لا يبطل طوافه و لا يحتاج إلى إعادة.

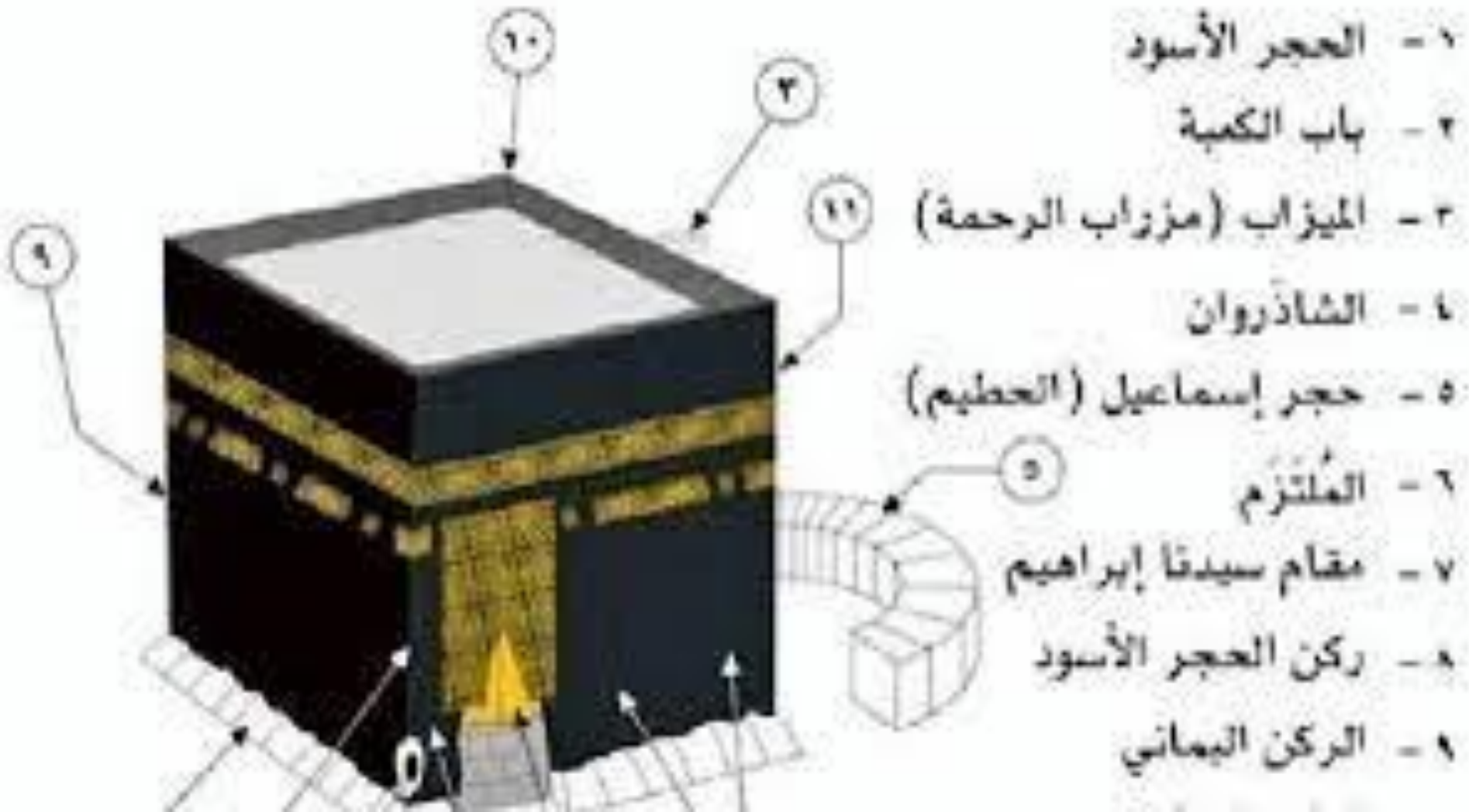
يضيق محل الطواف خلف حجر إسماعيل
بمقداره

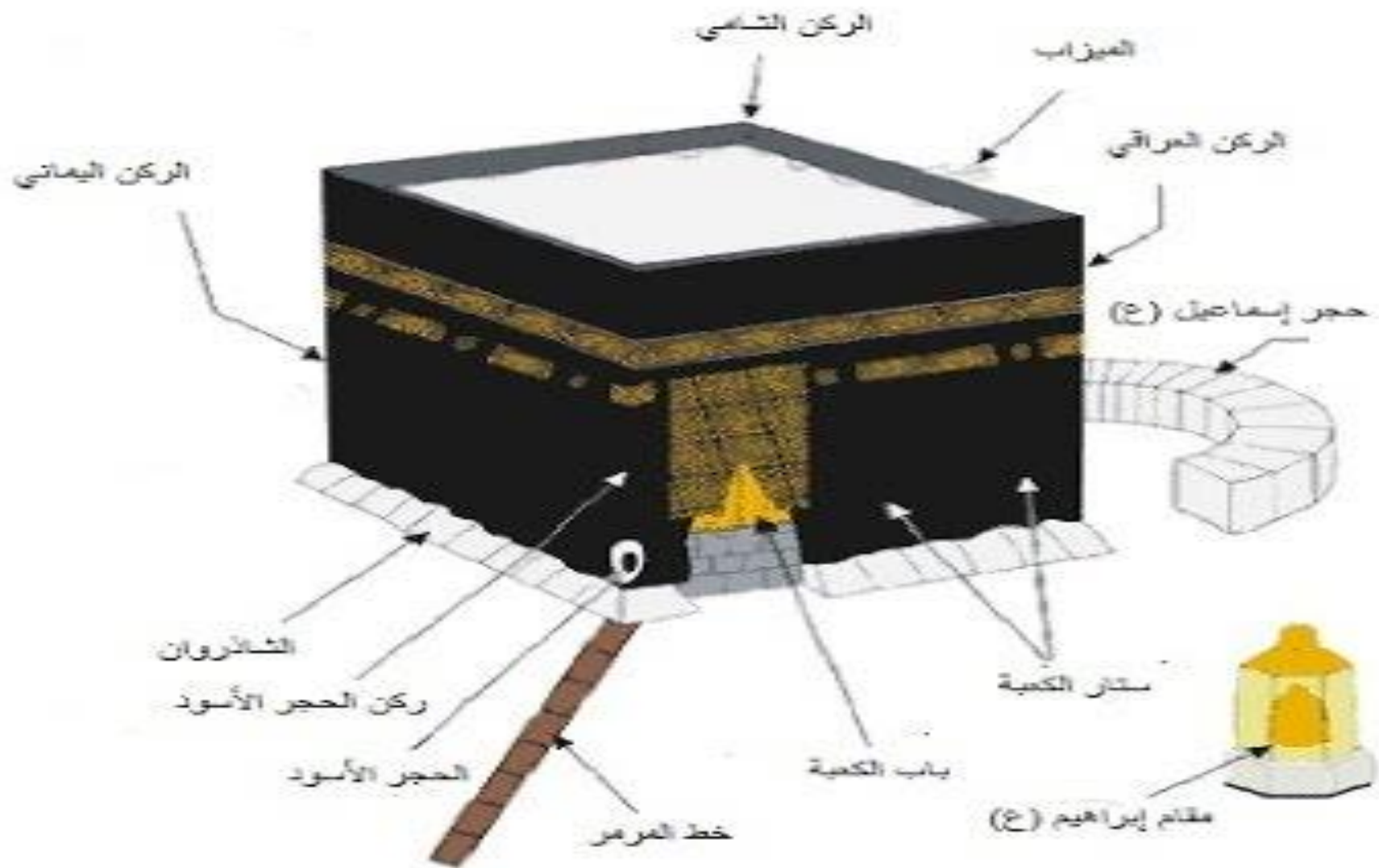
• مسألة ١٣ يضيق محل الطواف خلف حجر إسماعيل
بمقداره، و قالوا بقي هناك ستة أذرع و نصف تقريبا،
فيجب أن لا يتجاوز هذا الحد* و لو تخلف أعاد هذا
الجزء في الحد.

• * بل التجاوز عن هذا الحد مكروه و لا يوجب الإعادة.

السادس - الخروج عن حائط البيت و أساسه

- السادس - الخروج عن حائط البيت و أساسه، فلو مشى عليهما لم يجز و يجب جبرانه، كما لو مشى على جدران الحجر و جب الجبران و إعادة ذاك الجزء، و لا بأس بوضع اليد على الجدار عند الشاذروان، و الأولى تركه.





السادس - الخروج عن حائط البيت و أساسه

- (٢) اعتبار هذا الأمر أنما هو لأجل دلالة مثل قوله تعالى وَ لِيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ و الرواية الواردة في هذه الجهة على لزوم كون الطواف بالبيت في مقابل كونه على البيت أو في البيت و قد نفى الخلاف و الاشكال في ذلك في الجواهر

السادس - الخروج عن حائط البيت و أساسه

- و عليه فلو مشى على حائط البيت لم يجز و لم يحب ذلك المقدار جزء من الطواف و اللازم جبرانه و إعادته كما انه لو مشى على أساس البيت الذى يسمى بالشاذروان و هو القدر الباقي من أساس الحائط بعد عمارته و بنائه لا يجزى لانه مما قطع الأصحاب بكونه من الكعبة و من أجزاء البيت كما عن المدارك

السادس - الخروج عن حائط البيت و أساسه

- بل المحكى عن غير الإمامية كالشافعية و الحنابلة و بعض متأخرى المالكية نعم عن بعض الشافعية نفى كونه من البيت و جواز الطواف على الشاذروان لكن الثابت عند غيرهم و عندنا خلافه و ان الشاذروان من البيت فلا يجوز الطواف عليه

السادس - الخروج عن حائط البيت و أساسه

- و يغلب على الظن و ان كان التاريخ لا يؤيده بوجه ان الوجه في ثبوت الشاذروان رعاية استحكام حائط البيت لكونه من الحجر و يحتاج دوامه إلى أساس كان عرضه أكثر من عرض الجدار و ان كان يبعده عدم وجود الشاذروان في بعض نواحي البيت.

السادس - الخروج عن حائط البيت و أساسه

• بقى فى هذا الأمر فرعان:

- الفرع الأول انه لو مشى على جدران الحجر وجب الجبران و اعادة ذلك الجزء لانه و ان كان الحجر خارجا عن البيت كما عرفت لكنه يلزم ان يعامل معه معاملة البيت فى لزوم كون الطواف به و لازمة خروجه بجدرانه عن الطواف و وقوعه فى خارجه و عليه فالمشى على جدران الحجر كالمشى على جدران البيت أو أساسه المسمى بالشاذروان فاللازم الجبران و الإعادة.

السادس - الخروج عن حائط البيت و أساسه

- الفرع الثاني انه هل يجوز وضع اليد على الجدار عند الشاذروان أم لا نفى البأس عنه في المتن و جعل الاولى تركه لكن عن التذكرة عدم جواز مس الطائف الجدار بيده في موازاة الشاذروان لانه يكون بعض بدنه في البيت فلا يتحقق الشرط الذي هو خروجه عنه بجميعة بل لو كان كما لو وضع أحد رجليه اختيارا على الشاذروان و عليه فالحكم بعدم الجواز لو لم يكن بنحو الفتوى فلا أقل من الاحتياط الوجوبي

السادس - الخروج عن حائط البيت و أساسه

- و منه يظهر ان مقتضى الاحتياط عدم وضع اليد على جدار الحجر أو فوقه كما لا يخفى.

السادس - الخروج عن حائط البيت و أساسه